

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع البرنامج التنفيذي للتحالف الوطني للقوى السياسية اليمنية

المقدمة

لقد أدى استمرار الحكم الاستبدادي العسبوي لعقود طويلة من الزمن وإدارته للبلاد بأدوات وأساليب فاسدة وانتهاجه لسياسة الإقصاء الاجتماعي والسياسي بأساليب العنف والغلبة إلى إنتاج الأزمات العميقة والحروب المدمرة وإضعاف السلم الأهلي ومقومات الوحدة الوطنية ، ومثل الحراك الجنوبي السلمي في 2007 والثورة الشبابية الشعبية السلمية في 2011 استجابة ضرورية ومتطورة لإنقاذ المجتمع من فشل وانحيار (الدولة اليمنية) وشكل ذروة للصراع الاجتماعي بين مشروع الاستبداد العنيف والمدمر ومشروع بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، دولة القانون والمواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية.

ومثل الانقلاب الدموي المشؤوم في 21 سبتمبر 2014 والتمرد المسلح على السلطة الشرعية ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني أخطر حلقات الثورة المضادة لقوى التحالف الاستبدادي الفاشي لقوى ومليشيات الحوثي وحلفائه وذلك أدى إلى تدمير العملية السياسية السلمية التي أفرزتها ثورة شعبية واسعة ونضمها وحكمها إتفاق مبادرة مجلس تعاون دول الخليج العربي واليتها التنفيذية، وتوجت بإ انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

كما أدى الانقلاب على الشرعية إلى فرز سياسي واجتماعي بين قوى ادعت حقا إلهيا مزعوما في السلطة وأخرى ساندتها لأغراض غير مشروعة من ناحية، وقوى المجتمع اليمني بكل أطيافه وتياراته ومكوناته السياسية والاجتماعية من ناحية أخرى، وإدخال المجتمع اليمني بسبب الانقلاب في أتون حرب هي الأوسع والأخطر طوال تاريخه الحديث والمعاصر مما أدى إلى طلب المساندة والدعم العسكري من قبل الشرعية للتحالف العربي و إتخاذ مجلس الأمن الدولي لعدد من القرارات الهادفة إلى الحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي وإيقاف الحرب واستعادة الدولة واستمرار العملية السياسية وفقا للاتفاقيات المنظمة لنقل السلطة في المرحلة الانتقالية وقرارات مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

إن المستوى الخطير الذي وصلت إليه الحرب وما أفرزته وتفزره يوميا من تعقيدات عميقة ومدمرة للسلم الاجتماعي ولمقومات الوحدة الوطنية بسبب إصرار قوى الانقلاب على المضي المغامر في مشروعها العسبوي الفاشي المدمر قد أملى

ضرورة المبادرة لحشد وتنظيم كافة الطاقات الوطنية للتصدي لهذا المشروع في سعي إلى التفاعل الإيجابي في إطار الاستراتيجية الشاملة للشرعية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية وتحملاً للمسؤولية الوطنية وعلى قاعدة الشراكة والتوافق في كافة أشكال العمل الوطني وخلق هذا الفرز الاصطفافا وطنيا مناهضا للمشروع السلالي العصبوي تعزز هذا الاصطفاف على المستوى السياسي بنجاح مؤتمر الرياض الذي خرج بوثيقة هامة عرفت بإعلان الرياض ونجح هذا الاصطفاف على المستوى الميداني في تحرير الجزء الأكبر من البلاد من سيطرة الانقلابيين .

وانطلاقاً مما سبق واستناداً الى النظام السياسي للجمهورية اليمنية الذي يعتبر التعددية الحزبية احد اهم ركائزه ونظراً لقدرة المكونات الحزبية والسياسية على التعبير عن الإرادة الشعبية وتمثيل تطلعات المجتمع وملامسة قضايا ومصالحه ونزولا عند الحاجة الملحة التي تفرضها حقيقة تعرض الدولة اليمنية لهزات عرضتها لمخاطر التحلل والتفكك العام وهو الوضع الذي يستدعي من الأحزاب والمكونات السياسية للقيام بواجبها الوطني في دعم مشروع الدولة في مواجهة التهديدات وعلى رأسها الانقلاب ومواصلة الاسناد لها لاستكمال بناء مؤسساتها واستعادة كامل التراب الوطني وفقاً لهذه الاعتبارات تداعت الأحزاب والقوى السياسية إلى قيام تحالف سياسي وطني يستهدف في الأساس تحقيق السلام وانهاء الانقلاب وإعادة بناء الدولة اليمنية وهو تحالف سياسي نشأ برعاية من قبل فخامة الاخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية ودعم الاشقاء العرب وفي مقدمتها دول مجلس تعاون الخليج العربي وفق رؤية سياسية تمثلت في الوثيقة السياسية لتحالف القوى السياسية اليمنية وانعكست تنفيذياً بهذا البرنامج المتضمن أبرز المهام والاجراءات التنفيذية .

مرجعيات البرنامج

1- اتفاق مبادرة مجلس تعاون دول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية.

2- وثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل.

3- قرار مجلس الأمن رقم 2216 ، والقرارات ذات الصلة.

4- وثيقة إعلان الرياض .

5- وثيقة التحالف الوطني للقوى السياسية .

اهداف التحالف

الاهداف العامة:

- 1- دعم السلطة الشرعية بكل الوسائل المتاحة لاستعادة الدولة وانهاء الانقلاب المليشياوي وبسط سلطتها على كافة الأراضي اليمنية .
- 2- تثبيت الأمن والاستقرار عبر مؤسسات الدولة الرسمية ومواجهة خطر الإرهاب وفوضى السلاح وفق استراتيجية وطنية تقوم بحل الإشكالية الأمنية من جذورها ، ومنع قيام أي شكل من أشكال النفوذ بموازاة سلطة الدولة.
- 3- تطبيع الحياة في المناطق المحررة وتهيئة مدينة عدن وتفعيل دورها كعاصمة مؤقتة لكل اليمنيين .
- 4- بناء مؤسسات الدولة وفق معايير الشفافية والحكم الرشيد وبما يلبي تطلعات الشعب اليمني بالتغيير ويمهد للانتقال الامن الى الدولة المدنية الاتحادية الديمقراطية بحسب مخرجات الحوار الوطني الشامل .
- 5- حماية النسيج الاجتماعي وتعزيز الهوية اليمنية الجامعة وتقوية الإرادة الشعبية في ترسيخ النظام الاتحادي ومعالجة كافة القضايا الوطنية المهمة التي ظهرت بسبب الانقلاب وسياسة الاحتكار للسلطة والثروة .
- 6- حل القضية الجنوبية وضمان حق ابناء الجنوب بالشاركة في السلطة والثروة وفقا لما نصت عليه مخرجات الحوار الوطني الشامل ووثيقة الضمانات.
- 7- تنظيم العمل الإغاثي والبدء بإعادة الإعمار ومعالجة الظواهر التي نتجت عن الانقلاب وتداعياته وفق برنامج وطني شامل قائم على تحديد

احتياجات المجتمع المختلفة بدقة ووضوح وقادر ومؤهل على استيعاب المنح الدولية وتصريفها وفقا لتلك الاحتياجات .

8- الحفاظ على قيم وادوات العمل السياسي الوطني القائم على الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة وعدم التنازل عنها تحت أي ظرف كان وعدم التعامل مع الكيانات التي قامت على أساس مذهبي أو طائفي أو مناطقي.

9- تعزيز دور الاحزاب والمكونات السياسية والحراك الجنوبي السلمي وشراكتها في ادارة المرحلة باعتبارها احد مكونات الشرعية الدستورية والتوافقية وبما يحقق الوفاء بالالتزامات الانية والمستقبلية وفقا لمخرجات الحوار الوطني .

المجالات الأساسية والمهام للبرنامج

اولا : المجال السياسي

المهام التنفيذية

وتتمثل المهام الاساسية في هذا المجال بالاتي :-

- تنفيذ برنامج عاجل لتأهيل مدينة عدن وتجهيتها للعمل كعاصمة مؤقتة صالحه لاستقبال السفارات والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية ومقرات الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية والعامه ودعم انتقال مراكز الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني والاعلام للعمل من داخلها .
- تنفيذ معالجات القضية الجنوبية وفقا لمبدأ الشراكة والتوافق وضمان حق ابناء الجنوب في المناصفة وكافة المقررات المتعلقة بالقضية الجنوبية وفقا لمقررات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ووفق جدول زمني محدد .
- التمسك بخيار السلام الذي يأتي نتيجة الالتزام بالمرجعيات الثلاث والذي يضمن إنهاء الانقلاب وما ترتب عليه واستعادة المسار السياسي .
- تطوير العلاقة مع الاشقاء في دول التحالف العربي الداعم للشرعية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة على اساس الشراكة والتعاون والتكامل واحترام طبيعة الأنظمة السياسية

والخصوصية للدول الوطنية ودعم جهود انضمام اليمن لعضوية مجلس
تعاون دول الخليج العربي .

- وضع خطة دبلوماسية نشطة وفاعلة تستطيع مواكبة المتغيرات في الواقع
وفي السياسة الدولية وقادرة على حشد الراي العام الدولي والاقليمي وتفعيل
الدبلوماسية الشعبية لمساندة الشرعية وكشف وتعرية ممارسات الانقلابيين
وملاحقتهم في كافة المحافل والمنظمات الاقليمية و الدولية وملاحقة قادتهم
كمجرمي حرب ومرتكبي جرائم ضد الانسانية .

- تعمل الحكومة والتحالف الوطني للأحزاب والمكونات السياسية على
استعادة ثقة المجتمع بالعملية السياسية وأدواتها السلمية وإزالة التأثيرات
السلبية التي خلفتها الحرب على الوضع السياسي بصورة عامة في عموم
الوطن وتنمية الروح الوطنية وإقامة علاقة متينة مع المجتمع والتفاعل مع
قضايا الجماهير والحضور الفاعل في تبني هموم الناس وعدم ترك الساحة
لقوى ما قبل الدولة .

- تقوية التحالف الساسي وربط العلاقات مع كل الأطراف السياسية التي
تؤمن بالعمل السياسي وأدواته السلمية وبالشكل الذي يقوي مركز المجتمع
وينمي الوعي الوطني.

الاجراءات التنفيذية

ولإنجاز المهام المحددة في هذا الجانب ينبغي القيام بالإجراءات الخطوات التالية :

- عودة مؤسسة الرئاسة لأداء مهامها وبشكل مؤسسي من داخل العاصمة
المؤقتة عدن .
- عودة قيادات الدولة والاحزاب والمكونات السياسية للعمل من داخل العاصمة
المؤقتة عدن وتفعيل العمل المؤسسي لهيئات ومؤسسات الدولة في جميع
محافظات الجمهورية .

- الدعوة لانعقاد مجلس النواب في العاصمة المؤقتة عدن ليعمل بشكل توافقي وفق مبادرة مجلس تعاون دول الخليج العربية واليتها التنفيذية .
- ادارة المرحلة بحكومة مصغرة يضمن فيها حق الاحزاب والمكونات السياسية الداعمة للشرعية في الشراكة ,وتسمية اعضائها وفقا لمعايير الكفاءة والنزاهة .
- اعادة تشكيل مجلس الشورى وفقا لمخرجات الحوار الوطني ووثيقة الضمانات واستيعاب كافة القوى السياسية الداعمة للشرعية وتفعيل دوره وفقا لمتطلبات المرحلة الراهنة .
- سرعة إجراء تعديل في تشكيل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وفقاً لما تم الاتفاق عليه في ضمانات مؤتمر الحوار الوطني وإشراك الحراك الجنوبي السلمي والقوى السياسية المؤيدة للشرعية غير الممثلة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- مراجعة وتصحيح قرارات التعيين في الوظيفة العامة بمستوياتها المختلفة وفقاً للقوانين النازمة ومخرجات الحوار الوطني الشامل ومعايير الكفاءة والنزاهة والتوافق .
- اتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية والمؤسسية لتحقيق العدالة الانتقالية وضمان حماية حقوق الانسان ومحاسبة منتهكيها .
- تعزيز اعمال التنسيق بين الجانب اليمني ودول مجلس تعاون دول الخليج العربي وتشكيل الفرق المشتركة التي تتولى تنسيق الجهود الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية بهدف انهاء الانقلاب واستعادة الدولة .
- اعادة النظر في اليات عمل الدبلوماسية الرسمية وتركيباتها الحالية وبما يخدم انهاء الانقلاب ودعم الشرعية واستعادة وحشد المجتمع الدولي في سبيل تحقيق ذلك تفعيل الدبلوماسية الشعبية وتشجيع مبادرات المجتمع المدني في هذا السياق .
- تفعيل ادوار الشباب والمرأة خاصة والقوى الاجتماعية بشكل عام في مساندة ودعم الشرعية والتحالف في عملية استعادة الدولة واستكمال العملية السياسية.

- تقرر الحكومة برنامج شامل لتصحيح واصلاح الاختلالات الإدارية والمالية في اجهزة الدولة .
- التأكيد على ضرورة صياغة واصلاح الخطط والبرامج السياسية والتنفيذية وفقا لمخرجات الحوار الوطني الشامل بما يضمن تحول المخرجات الى برنامج وطني لكافة المكونات الرسمية وغير الرسمية والتزام الخطاب الإعلامي والسياسي بذلك.
- إنشاء هيئات ومكونات التحالف السياسي التنظيمية على المستوى المركزي والمحلي والعمل على انجاز المهام المطلوبة وفقا للبرنامج التنفيذي.

ثانيا: المجال العسكري والامني

المهام التنفيذية

وتكمن اهم المهام المطلوب انجازها في هذا المجال بالاتي :

- بناء الجيش والامن على أسس وطنية وفق قوانين الخدمة في المؤسسات العسكرية و مخرجات الحوار الوطني ومنع قيام أي اجهزة او تشكيلات عسكرية وامنية موازية او غير خاضعة لسلطتها .
- تطبيع الاوضاع في المناطق المحررة وفرض هبة الدولة وتمكين سلطاتها من تثبيت الامن والاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين .
- اعداد استراتيجية وطنية لمحاربة الارهاب والتطرف والعنف وظاهرة انتشار السلاح خارج اطار الدولة ومكافحة التهريب .
- دعم المؤسسة العسكرية و الامنية بشكل يعيد لها الاعتبار واستعادة ثقة المواطنين بها، ومن خلال إعطائها الحق الكامل في الحفاظ على الأمن وبسط سيادة الدولة وحمايتها .

- دعم جهود القوات المسلحة والمقاومة الشعبية وتلبية المتطلبات لاستكمال تحرير العاصمة صنعاء والمحافظات والمناطق الواقعة تحت سيطرة الانقلابيين .

الاجراءات التنفيذية

وترتكز اهم الإجراءات والخطوات التنفيذية لإنجاز المهام في الجانب العسكري والامني بالاتي :

- تفعيل مجلس الدفاع الوطني الاعلى لأداء مهامه وتحمل مسؤولياته الدستورية .
- اجراء المراجعات اللازمة لسير العمليات العسكرية والامنية وادارتها واتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز عمليات التنسيق المشتركة مع الاشقاء بالتحالف العربي وبما يضمن انجاز مهمة استعادة الدولة واستكمال تحرير باقي المحافظات والمناطق الواقعة تحت سيطرة الانقلاب بأقصر مدة زمنية .
- اعداد وتجهيز وحدات عسكرية وامنية بتشكيل ذي طابع وطني لتأمين العاصمة المؤقتة عدن ومحيطها وتوحيد القيادة العسكرية والامنية تحت قيادة تتبع وزارتي الدفاع والداخلية .
- وضع خطة امنية وعسكرية شاملة لتأمين العاصمة المؤقتة عدن .
- اقرار اجراءات موحدة لاستكمال دمج التكوينات المسلحة من المقاومة الشعبية في الجيش وبما يضمن تحقق الاتي :
 - 1- تسليم اسلحتها للوحدات العسكرية التي ستدمج فيها وتوزيع افرادها وادماجهم في تشكيلات مختلفة من الوحدات العسكرية تعمل تحت قيادات عسكرية مهنية محترفة .
 - 2- الا يترتب على عملية الدمج ازدواج وظيفي وان تتوافق مع شروط الخدمة العسكرية .
- وضع خطة شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف والعنف والحد من أسباب هذه الظواهر الدخيلة التي تهدد المجتمع اليمني وهويته وثقافته وبما يحقق الشراكة الفاعلة مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب .

- وضع برنامج وطني للتوجيه المعنوي لبناء عقيدة عسكرية قائمة على الولاء الوطني والدفاع عن النظام الجمهوري والدولة الاتحادية وسيادة الشعب اليمني وحماية الوطن ومكتسباته و ضمان استقرار الحياة السياسية وفقا لمخرجات الحوار الوطني .
- تفعيل اللجان الامنية بالمحافظات ووضع خطة أمنية شاملة ومزمنة لتحقيق الامن والاستقرار في المناطق المحررة.
- بناء هيئة الاركان العامة ودوائر وزارتي الداخلية والدفاع على اسس مهنية وتفعيلها وفقاً لقانون الخدمة في القوات المسلحة والأمن ومقررات فريق الجيش والأمن في مخرجات الحوار الوطني .
- اتخاذ اجراءات سريعة وعاجله لإزالة كافة الاسباب والموانع التي تعيق حركة تنقل الافراد والبضائع داخل محافظات الجمهورية .
- انهاء ظاهرة حمل السلاح في عواصم المحافظات والمدن الرئيسية وفقاً للقانون وتنشيط الامن والاستقرار .
- وضع برنامج تأهيل مهني لمنتسبي الاجهزة الامنية وبما يحقق الكفاءة ويضمن الالتزام بالدستور والقانون والمواثيق الدولية والاتفاقية الضامنة لحقوق الانسان.

ثالثاً : المجال الاغاثي والانساني

المهام التنفيذية

- العمل على تطوير العمل الاغاثي والتنسيق مع الجهات الفاعلة والداعمة وضمان وصول المساعدات لمستحقيها .

- وضع خطة لإزالة اثار الحرب ومعالجة الملفات المتعلقة بضحاياها من الشهداء والجرحى من المدنيين والقوات المسلحة والامن والمقاومة الشعبية واعتماد التعويضات اللازمة لهم.

الاجراءات التنفيذية

- وضع خطة اغاثة عاجلة لرفع معاناة المواطنين من خلال تفعيل دور اللجنة العليا للإغاثة وتحديد كافة الاحتياجات الفعلية في كافة مجالات العمل الانساني (الغذاء والصحة والتعليم) على مستوى كامل المحافظات والمديريات .
- تقديم التسهيلات اللازمة للمنظمات الإنسانية والإغاثية المحلية والدولية لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها.
- انشاء هيئة وطنية تتولى رعاية شؤون اسر الشهداء والجرحى والمعاقين وضحايا الحرب .
- انشاء صندوق لرعاية اسر الشهداء وجرحى الحرب.

رابعاً : المجال الاقتصادي

المهام التنفيذية

- اعداد خطط وسياسات اقتصادية وتنموية وتحويلها الى برامج ومشاريع وفقا لمخرجات الحوار الوطني الشامل.
- تفعيل دور البنك المركزي واليات السيطرة النقدية والرقابية وتوحيد الموارد المالية العامة وضمان توريدها الى البنك المركزي في العاصمة عدن وانهاء حالة الغياب الذي حول مؤسسات الصرافة الى بنوك صغيرة خارج اطار السيطرة .
- تطوير برامج التنمية المستدامة من خلال وضع الخطط طويلة وقصيرة الامد وتعزيز التنسيق والتواصل بين الوزارات والمؤسسات الاقتصادية لإقامة المشاريع الاستراتيجية التي تشكل دعامة اساسية لمصادر الدخل الوطني .

- البدء بإعادة الاعمار في المناطق المحررة والدعوة الى عقد مؤتمر اقليمي ودولي برعاية دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة لتوفير التمويل اللازم لذلك .

الاجراءات التنفيذية

- اتخاذ اجراءات اقتصادية ومالية من شأنها ان تعيد الدورة النقدية عبر المصارف الرسمية ،وضبط وتوريد ايرادات الدولة الى حساب الحكومة في البنك المركزي بالعاصمة عدن وفروعه، وتوفير العملات الصعبة في المصارف والعمل على تعزيز الاحتياطي النقدي للبنك المركزي عبر الحصول على ودائع من الدول الشقيقة في تحالف دعم الشرعية وباستئناف عمليات الانتاج والتصدير للغاز والنفط .
- اعداد موازنة عامة تمكن الحكومة من القيام بمهامها وعرضها على مجلس النواب لإقرارها .
- اتخاذ اجراءات فورية وعاجله للوفاء بالتزام الحكومة بصرف المرتبات وتخفيف معاناة المواطنين .
- ترتيب الوضع الاداري والمالي في جميع منافذ الدولة الجوية والبحرية والبرية الخاضعة لسيطرة الشرعية والزام القائمين عليها بتحصيل الموارد وتوريدها الى البنك المركزي في عدن .
- إجراء تقييم شامل للإضرار المباشرة وغير المباشرة التي نتجت عن الانقلاب في مختلف القطاعات والأملاك الخاصة والعامة وذلك بالتعاون مع الشركاء لضمان الخروج بتقييم نزيه ومحاييد وعلى مستوى عالي من المهنية.
- وضع خطة اعمار شاملة للمناطق المتضررة يراعى فيها اهمية اعداد المخططات برؤى حديثة وتؤمن توفير كامل الخدمات وتطوير البنى التحتية وتوسعة الشوارع وتشبيد المعالم الجمالية وتقدير حجم التعويضات اللازمة للمتضررين .

- دعم جهود الحكومة بإنشاء هيئة وطنية لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب وفق أفضل الممارسات العالمية من حيث الشفافية والمساءلة والاستقلالية المالية والإدارية وبالشراكة مع شركاء اليمن الاقليميين والدوليين.
- تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ولجنة الرقابة على المناقصات والمزايدات وهيئة مكافحة الفساد .
- تشجيع وتطوير جوانب الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والاقليمي والدولي واعطائه دورا معتبرا في برامج اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إنشاء مجلس للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص للمساهمة الفاعلة في إعادة الاعمار والتنمية بصورة عامة .
- انشاء صندوق خاص بإعادة التخطيط والبناء والإعمار ، تركز مهامه الاساسية على إعادة تأهيل المناطق المتضررة جراء الحرب ، وتوفير الموارد اللازمة لتمويله من خلال الإعانات و المنح الدولية، وتخصيص نسبة محددة من عائدات الضرائب و النفط .

رابعاً : الجانب الاداري والقانوني وحقوق الانسان

المهام التنفيذية

- ضبط عملية الالتحاق بالوظيفة العامة وإخضاع كل القرارات لقانون الخدمة المدنية والقوانين النافذة ومنطق الحاجة والقدرة المتوفرة للدولة وضمان مبدأ تكافؤ الفرص وفقاً لمخرجات الحوار الوطني الشامل .
- تفعيل الاجهزة القضائية والرقابية ودعم مؤسساتها للقيام بمهامها وفقاً للدستور والقوانين النافذة .

- تحقيق العدالة الانتقالية باعتبارها مقدمة للمصالحة الوطنية لتحقيق سلام دائم ولمنع تكرار حدوث الانتهاكات وتحقيق العدالة وانصاف الضحايا .

الاجراءات التنفيذية

- حماية المواطنين والالتزام بالدستور والقانون ومعاهدات حقوق الانسان والتحقيق في جميع الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت وتقديم الجناة الى القضاء لينالوا جزائهم العادل ومنع اقامة أي معتقلات او سجون او اجراء عقوبات او اعتقالات غير قانونية .
- اعادة تفعيل عمل الاجهزة الرقابية والمحاكم والنيابة العامة والسجون والخدمة المدنية وارساء قيم ومبادئ الشفافية .
- استكمال تفعيل أجهزة السلطة المحلية في المحافظات والمديريات على ان تكون الأولوية لمنتسبي هذه الأجهزة اثناء التبدیل وملئ الفراغات وفقا للقوانين المنظمة .

خامسا : الجانب الثقافي والاعلامی

المهام التنفيذية

- الدفاع عن الهوية الوطنية اليمنية وتعزيز الهوية العربية والاسلامية واحترام التعدد السياسي والقبول بالتنوع والتعدد الثقافي والاقتصادي والفكري وتحرير المجال الديني من كل استغلال سياسي او هيمنة لسلطات الدولة او التنظيمات السياسية او الاجتماعية وتجاوز كل أشكال التمايزات العصبويه ونزعات الاستعلاء .

- إقرار خطاب وطني يعزز قيم الجمهورية و ثوابتها وفقا لمخرجات الحوار الوطني بما يعزز دعم الشرعية ويحافظ على تماسك جبهتها ووحدتها الداخلية .
- صيانة النسيج الاجتماعي وإعادة ترميم الروح الوطنية ومعالجة الآثار التي أفرزها الانقلاب .
- العمل مع منظمات المجتمع المدني وقطاعات المرأة والشباب والشخصيات الاجتماعية والاكاديمية والعلماء وقادة الرأي العام وكل المكونات والحركات المدنية والاجتماعية لخلق ثقافة مجتمعية جديدة تمكن اليمنيين من التغلب على آثار الانقلاب و الحروب والتعصب المذهبي والمناطقية والصراعات السياسية بحسب الدستور والقانون والمواثيق والمعاهدات الدولية .

الاجراءات

- ايلا مخرجات الحوار الوطني والدستور اهتماما وسعا على المستوى الاعلامي .
- انشاء لجنة عليا للإعلام تضم في عضويتها الى جانب وزارة الاعلام مختصين من القوى السياسية الداعمة للشرعية تقوم بإعادة صياغة ورسم السياسة والموجهات الاعلامية خلال مرحلة استعادة الدولة وانهاء الانقلاب تتبع رئيس الوزراء بشكل مباشر .
- بذل المزيد من الاهتمام بالمناسبات الدينية و الوطنية و احيائها على المستوى السياسي والثقافي والاعلامي وبما يحقق ارتباط المجتمع بها .
- تعميق ثقافة التسامح والحوار والالفة بين ابناء المجتمع كافة ورفض ثقافة العنف والكراهية والبغضاء وتجريم الدعوات العنصرية القائمة على دعاوى الاستعلاء والتمييز والاحقية الالهية في الحكم .
- اعداد مضامين خطاب إعلامي وسياسي يعمل على توحيد المؤسسات الاعلامية التابعة للتحالف الوطني للقوى السياسية .
- ضبط الخطاب الاعلامي والسياسي لكافة المكونات وفقا لمقتضيات المرحلة واعداد ميثاق شرف بذلك .

- اعتماد خطاب دعوي يعلي من قيم الدين الاسلامي الحنيف القائمة على الوسطية والاعتدال والمساواة و الحب والانتفاء والتعايش ورفض كل دعوات ومظاهر الارهاب الفكري والسياسي .

الموقعون :

المؤتمر الشعبي العام
التجمع اليمني للإصلاح
الحزب الاشتراكي اليمني
التنظيم الوحدوي الناصري
الحراك الجنوبي السلمي المشارك
حزب العدالة والبناء
حزب اتحاد الرشاد
حركة النهضة للتغيير السلمي
حزب التضامن الوطني